السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17 | 1

الخميس ١٣ أيلول ٢٠١٢ ـ الموافق ٢٦ شوال ١٤٣٣ هـ ـ العدد ١٢٢٨٢

AS-SAFIR Arabic political daily – September 13, 2012 N° 12282

يتناول الكاتب السوري عزيز تبسي ظاهرة اكتشاف «حقارة» و«لصوصية» المنشقين عن الأنظمة أو الأحزاب لحظة انشقاقهم!

2

تونس: صعود السلفيين وآفاق العلاقة المعقدة التي تربطهم بحزب «حركة النهضة». ودلالات رفع الدعم جزئياً عن المحروقات والحليب.

3

عشر سنوات على الغزو الأميركي للعراق تطرح النتائج الكارثية على الزرع والضرع، حيث يهدد ما استُخدم من مواد حربية قاتلة الحياة فيه.

4

تحالف القبيلة والدين والنفط في السعودية

تتوفر للمملكة العربية السعودية عوامل عديدة تجعلها قادرة على إدارة أزماتها والتحديات التي تواجهها بهدوء ونفس طويل، كسمات تميّز آلية اشتغال الدولة في هذا المكان. لهذه الغاية، يتم توظيف الموارد المالية الهائلة والاستقرار السياسي النسبي في منطقة متوترة ومكانة الأسرة الحاكمة ودور المؤسسة الدينية وضعف المعارضة السياسية. وعلى أية حال، تفرض هذا المنهج مكونات البلاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمتميزة بالتشكيلة القبلية الواسعة والتعددية المذهبية والموروث الثقافي والمناطقي المتنوع ونمو الطبقة الوسطى. وقد تمكنت الأسرة الحاكمة، بفضل الموازنة بين مختلف هذه الخصائص، من تجاوز العديد من التحديات التي واجهتها ومن احتواء أزمات خطيرة كان يمكنها تهديد أمنها واستقرارها.

ولأن توفر المعلومات قليل ومحصور في الدوائر الداخلية لصنّاع القرار، تقوم العديد من الدراسات على التخمين والتوقع والمتابعة من خارج تلك الدوائر. وهي قد لا تكون مطابقة لحقيقة ما يجري. وبالرغم من هذا الغموض، فمن المعلوم أن السعودية تعيش تحديات داخلية وخارجية عديدة، تشتد خطورتها مع غياب وسائل التعبير عنها، وانعدام صيغ المشاركة الشعبية في مناقشتها، وسيادة أنماط فكرية محافظة تساهم في اعاقة الطروحات الحداثية والمدنية.

الاقتصاد الريعي

لعبت الموارد المالية الهائلة الناتجة عن استخراج وتصدير كميات كبيرة من النفط للأسواق الدولية، دوراً محورياً في سياسات المملكة وبرامجها الداخلية والخارجية، وبمواجهة العديد من التحديات التي مرت بها. ويظهر جلياً تأثير انخفاض أسعار النفط عالمياً، أو وجود أزمة نفطية، حين يحدث ذلك، على تلك القدرات.

ولعل أكبر أزمة اقتصادية مرت بها السعودية كانت في منتصف الثمانينيات، حيث انخفض إنتاج النفط إلى نحو ٢ مليون برميل في اليوم العام ١٩٨٥. ومع تنامي العجز في الميزانية، اضطرت الحكومة آنذاك لسحب أصولها الأجنبية. وتقدر بعض المصادر بأن الاحتياطات المالية للدول العربية النفطية تناقصت من ٤٥،٦ مليار دولار في العام ١٩٨٥ إلى ٣٢،٤ مليار دولار العام ١٩٨٩. وتسببت هذه الضغوط المالية في خفض دعم المشاريع التنموية، وبروز مشاكل البطالة بين صفوف المواطنين.

اعتمدت الدولة الاقتصاد الريعي الذي يقوم بتوفير المتطلبات الحياتية الأساسية للمواطنين، كفرص التعليم المجاني في الداخل، والابتعاث للخارج، وتوفير الخدمات الصحية، ومنح الأراضي والقروض الإسكانية بدون فوائد، وخفض مختلف أشكال الضرائب. وقد بلغت نسبة الإنفاق على الدفاع والأمن العام نسبة ٣١ في المئة من ميزانية الدولة للعام ٢٠١١، في مقابل ٢٧ في المئة لتنمية الموارد البشرية، و١٦ في المئة على الإدارة العامة والمرافق، و٩ في المئة على الصحة والتنمية الاجتماعية. كما أن ضخ ميزانيات كبيرة في مشاريع حكومية متنوعة يفتح المجال عادة أمام فرص عمل واسعة لمختلف مؤسسات القطاع الخاص.

ويتم في الغالب استخدام المال في معالجة الأزمات السياسية. هكذا تُزاد رواتب موظفي الدولة، وتُستحدث وظائف جديدة في مؤسساتها لاحتواء أزمة البطالة، ويُمنح العاطلون عن العمل مكافآت مالية. فمثلاً، ومع انطلاقة أحداث «الربيع العربي» في المنطقة، أعلنت الحكومة عن حزمة إجراءات اقتصادية ضخمة قدرت بحوالي ١٠٩ مليارات دولار، خُصصت لقضايا الإسكان والخدمات العامة وتوفير فرص وظيفية في أجهزة الدولة.

من الواضح أن السيولة المالية، في حال توفرها، تستخدم في محاولة استمالة المواطنين وتحييد مواقفهم من قضايا التغيير والمطالبة بالإصلاح، وإشعارهم بأن الدولة هي الضامن والموفر لمصادر أرزاقهم، وترسيخ هذا النوع من الثقافة التي يعبر عنها باحث أميركي بأنها وسيلة لشراء سكوت المواطنين وولائهم للدولة.

المؤسسة الدينية

تعتبر المؤسسة الدينية في السعودية العمود الفقري لمشروعية النظام السياسي، التي اعتمدت منذ قيام الدولة السعودية الأولى، على التحالف بين بنية قبلية والمؤسسة/المشروع الديني ممثلاً وقتها بالشيخ محمد بن عبد الوهاب. وعلى الرغم من «تمدين» الدولة السعودية الذي جعل هذا التحالف متراخياً، إلا أن تأثير المؤسسة الدينية لا يزال بالغ الأهمية في إدارة وسياسة شؤون المجتمع.

وبعيداً عن تفاصيل الأحداث التي شكلت تحديات حقيقية أمام النظام السياسي في المملكة، ثمة مجموعة من القضايا المفصلية في مسيرة نظام الحكم بشكل عام، منذ تشكل نواة المملكة بضمّ المناطق الرئيسية فيها العام ١٩٢٦. فعلى الصعيد الديني، حدثت مواجهات مع الاتجاهات المتشددة، من بينها معركة «السبلة» مع جماعة الإخوان العام ١٩٢٩، ومسيرات معارضة التعليم والتلفزيون في منتصف الستينيات، والتمرّد الذي قاده جهيمان العتيبي ومجموعته باحتلالهم الحرم المكي العام ١٩٧٩، ومعارضة تواجد القوات الغربية على الأراضي السعودية العام ١٩٩١، والمواجهات المسلحة المتواصلة منذ أحداث ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ والى الآن.

وعلى الرغم من حدوث هذه المواجهات التصادمية، وغيرها، مع أطراف من المؤسسة الدينية، في مراحل متعددة من تاريخ الدولة السعودية، إلا أن النظام أبدى قدرة على الانفكاك من الاتجاهات المتطرفة، والإبقاء على مجمل مكونات المؤسسة الدينية التي تدور في فلك استراتيجيته، وتنتهج نهجا تقليديا محافظا. تمكنت السلطة السياسية في السعودية أيضا من توفير غطاء من الشرعية الدينية للكثير من القرارات والمواقف السياسية الداخلية والخارجية، وسعت إلى توظيف العامل الايديولوجي في نشر برامجها، داخلياً كما، وبصورة فعالة، في علاقاتها في المحيط الإسلامي.

وحيث إن مرجعية المؤسسة الدينية بكامل أجهزتها هي الملك، فثمة إجراءات تتم بين الفينة والأخرى بهدف إعادة هيكلة وإصلاح هذه المؤسسة بما يخدم سياسة السلطة أو الحكومة في حينها، كتعيين المفتي العام، وأعضاء هيئة كبار العلماء، ورؤساء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، إضافة إلى وزراء العدل والشؤون الإسلامية والحج وغيرهم. ويقدر عدد أعضاء «هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» وهي الذراع البوليسية للمؤسسة الدينية، بحوالي ٤٠٠٠ شخص. وفي حالات الخلاف العلني لبعض قيادات المؤسسة الدينية، يتم فصلهم عن وظائفهم بأمر ملكي كما حدث لعدد من أعضاء هيئة كبار العلماء في مرات عديدة.

الأسرة الحاكمة

يقدر عدد أفراد العائلة المالكة في السعودية بما يقارب ١٣،٠٠٠ شخص، وهم من أولاد وأحفاد مؤسس الدولة الملك عبد العزيز آل سعود، والأسر القريبة منه بالمصاهرة. ويتولى أبرز أبناء الملك عبد العزيز وأحفاده من الذكور مواقع قيادية في مختلف مؤسسات الدولة، وخاصة في الوزارات والإدارات السيادية كالخارجية والداخلية والدفاع والأمن وغيرها.

لم يمر الوضع داخل الاسرة الحاكمة أيضاً من دون أزمات كبيرة. فبعد وفاة مؤسس المملكة، الملك عبد العزيز آل سعود العام ١٩٥٣، حدث نزاع بين أبنيه، الملك سعود الذي عين ملكا بعده، وأخيه الملك فيصل، استمر بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٢، وانتهى بتولي الملك فيصل الحكم بعد ان تنحى الملك سعود ومات خارج المملكة. كما اغتيل الملك فيصل العام ١٩٧٥ من قبل أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وهو فيصل بن مساعد آل سعود.

ومع زيادة عدد أفراد الأسرة الحاكمة، وتنامي طموح بعض أفرادها لتسلم مواقع قيادية، تمّ تخصيص مناصب أمراء المناطق ونوابهم لتكون لأفراد من الأسرة الحاكمة، بينما كانت في السابق متاحة لأفراد من قبائل ومناطق مختلفة. كما تم استحداث مناصب جديدة في الدولة، كنواب الوزراء ومستشارين في الديوان الملكي وبعض الوزارات، إضافة إلى مناصب فخرية في الجمعيات والمؤسسات الرسمية والأهلية والجوائز العلمية والأدبية وغيرها. وقد تركزت بذلك السلطة داخل الاسرة الحاكمة، بينما كانت في السابق، ولو في أطرافها، تشمل أبناء قبائل أخرى.

وهنالك تراتبية ملزمة بين أفراد الأسرة الحاكمة تسبب تعقيداً في إجراءات التعيين للمناصب الرسمية أحياناً، كما أن ذلك يؤدي إلى احتكار مناصب رئيسية ومهمة لعقود طويلة، متسبباً بجمود في أدائها. ومن التحديات التي تواجهها الدولة في هذه الحالة، التمتع بصلاحيات واسعة وغير مقننة للعديد ممن يحتلون هذه المواقع، مما يحول دون عملية المحاسبة والرقابة الإدارية والمالية.

ولتجنب الوقوع في أزمة فراغ سياسي في القيادة، أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز العام ٢٠٠٦، نظاماً لتأسيس «هيئة البيعة». وهذه مكونة من جميع أبناء الملك عبد العزيز الذكور أو من ينوب عنهم، وعددهم ٣٦ ابناً، ومهمتها تنظيم عملية ترشيح خليفة الملك أو ولي العهد، وتنظيم شؤون الحكم في حال عجز الملك. ولكن الهيئة لم تمارس أي دور حقيقي لها منذ إنشائها حتى الآن، مع أنها تعتبر مرحلة متقدمة في تنظيم التوازن بين مكوّنات الأسرة الحاكمة في مجال إدارة شؤون المملكة.

إدارة التنوّع والمعارضة

التنوع القبلي والمناطقي والمذهبي في السعودية ثري للغاية، وقد سعى مؤسس الدولة إلى الإقرار به، وأعطاه شرعية مقابل الولاء للدولة المركزية. إلا أنه في مراحل متقدمة من تاريخ السعودية، بدت اتجاهات متشددة ترى في هذا التنوع خطراً على سلطتها ونفوذها. وبرز ذلك بشكل خاص في أوساط الاتجاهات الدينية والمناطقية المتشددة، في «نجد». وقد أثّر هذا الاستحواذ على سياسات الدولة وعلى تعاطيها مع مختلف المكونات الثقافية والاجتماعية والدينية الاخرى، التي بلغت حدّ نمو حالة من التمييز ضدها، في حقوقها المدنية العامة، وفي ممارساتها الثقافية، كحقها في إحياء التراث والتقاليد الشعبية، أو أنشطتها الدينية المختلفة.

تنامي حالة التنافر تسببت بعودة التشبث بالروابط التقليدية، كالقبيلة والمذهب والمنطقة. وبرزت هذه كمظلات حماية وكتحصين تجاه «الآخر». وتراجعت مكانة الدولة وموقعها كرافعة وحاضنة وطنية لكل المكوّنات. وأصبحت المواطَنة شعاراً ليس له تطبيق على أرض الواقع. ونتج عن ذلك شعورٌ بالتمييز سيما مع انعدام التنمية المتوازنة بين المناطق، واحتكار مراكز القرار لدى فئات معينة، وغياب المشاركة الشعبية. وحاولت الحكومة الإجابة على تنامي الظاهرة، فأقرت مناهج التربية الوطنية في المدارس، وقامت بالاحتفال رسمياً باليوم الوطني، وسعت لمعالجة القصور في تنمية المناطق النائية، وكثرت زيارات كبار المسؤولين لها...

أما في مجال المعارضة، فإن انعدام وسائل التعبير السياسية من خلال تشكيل الأحزاب والجمعيات، أو إطلاق حرية الإعلام، أدى الى انحسار مجالات المشاركة الشعبية في القرار والشأن العامين. كما أن التعاطي الأمني المتشدّد مع الحركات الوطنية والإصلاحية دفع بها الى العمل السري أو التحوّل إلى معارضة سياسية في الخارج. فلم تخلُ مرحلة من المراحل، طوال العقود الماضية، من وجود معارضة سياسية في الخارج تقوم بأنشطة إعلامية وحقوقية ضمن دعوتها للإصلاح السياسي، كإجراء انتخابات عامة، وتشكيل مجالس تشريعية منتخبة، ومحاسبة الحكومة، وتحديد صلاحيات أفراد الأسرة الحاكمة، وإطلاق الحريات العامة.

خاتمة

بسبب الخصائص التي تمّت الإشارة إليها: الثروة المالية الهائلة، التحالف مع المؤسسة الدينية، تماسك الأسرة، ضعف المعارضة، فإن النظام لا يزال يمتلك القدرة والدينامية على المناورة. ولكن، بطبيعة الحال، برغم ذلك، فإن هناك تحديات عديدة قد تنتج بسبب عوامل طارئة، داخلية أو خارجية، وتؤدي إلى خلخلة هذا التوازن الدقيق والحساس في إدارة الشأن السياسي.

جعفر الشايب

كاتب وناشط حقوقي من السعودية، راعي «منتدى الثلاثاء الثقافي»، وعضو المجلس البلدي بمحافظة القطيف

الإيرادات: مسار تصاعدي

سلكت الإيرادات في الموازنة العامة السعودية مساراً تصاعُدياً واضحاً. فبحسب وزارة المالية في المملكة، كانت في العام ٢٠٠٠، ٤٢ مليار دولار، وقفزت العام ٢٠١١ إلى ١٤٤ ملياراً. وقد شهدت بعض السنوات جموداً في الإيرادات، مثلما حصل في ٢٠٠٤، حين استقرّت عند ٥٣ ملياراً، بينما كانت في ٢٠٠١ أكثر من ٥٧ ملياراً. والقفزة الكبرى في الواردات تحقّقت بين عامَي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، فارتفعت من ٧٤ ملياراً إلى ١٠٤ مليارات دفعة واحدة.

التجنيس الأمني في بلدان الخليج العربي

في الرابع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فاز العداء البحريني مشير سالم جوهر في سباق الماراثون في إسرائيل، فأصبح بذلك أول رياضي من بلد عربي يشارك في بطولة رياضية إسرائيلية. لم يفرح البحرينيون بمنظر مواطنهم وهو يحمل علم بلادهم في إستاد طبريا الرياضي، بل قابلوه بضجة استنكار، سارع بعدها اتحاد ألعاب القوى البحريني لشطب اسم ذلك العداء من قوائم الاتحاد، وقررت السلطات سحب جواز سفره وتجريده من اسمه البحريني. عاد المسكين إلى كينيا، بلده الأصلي، وإلى اسمه الحقيقي، ليونارد موشيروماينا، الذي أشتهر به في الملاعب الرياضية قبل استقدامه إلى البحرين ضمن حملة تجنيس الرياضيين الأجانب.

لم تضع «فضيحة» العداء الكيني/البحريني نهاية لسياسة تجنيس الرياضيين في البحرين أو في غيرها من دول الخليج العربية. ففيما عدا الاشتراط على المجنسين الجدد عدم المشاركة في مسابقات رياضية في إسرائيل، لم توقف البحرين تجنيس الرياضيين. وكما رأينا في أولمبياد لندن مؤخراً، كان عشرة من ثلاثة عشر مشاركا ومشاركة باسم البحرين هم من كينيا وإثيوبيا. فهؤلاء يمثلون بالنسبة للمسؤولين عن الرياضة البحرينية أسرع وسيلة، وربما أرخصها لرفع علم البلاد في المحافل الدولية. وما دام ممكنا الغرف من مخزون الرياضيين في أفريقيا وآسيا، فلن يجد المسؤولون سبباً لتوفير البنى التحتية والخدمات والخطط التدريبية اللازمة لإعداد رياضيين محليين. بل وربما رأى المسؤولون صحة نهجهم في الاعتماد على الخارج حين شاهدوا غالبية لاعبي كرة القدم وغيرهم من الرياضيين البحرينيين يساهمون في الاحتجاجات التي عمت البلاد في أوج انتفاضة دوار اللؤلؤة.

للتجنيس الرياضي مقابلٌ آخر أكثر انتشاراً واكثر خطورة على النسيج الاجتماعي وعلى المستقبل السياسي في بلدان الخليج هو التجنيس الأمني. ويتمثل هذا في منح الجنسيات الخليجية لأجانب بعد تجنيدهم في القوات المسلحة والأمن والشرطة. تقليديا، وبحكم علاقات نمت في عهد الحماية البريطانية، كانت باكستان ومنطقة البنجاب الهندية المصدرَين الأساسيين لعناصر الأمن في بلدان الخليج، في ما عدا السعودية. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ازدياد أهمية دور اليمن كمصدّر للعنصر البشري اللازم لتوسع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

رغم تعدد البلدان التي يُستجلب المجنسون الأمنيون منها، فلكل نظام خليجي أفضلياته. في البحرين مثلاً، يشكل الباكستانيون البشتون والبلوش غالبية عناصر الأمن والشرطة. وتعتمد قوة الدفاع على اليمنيين والسوريين، بينما يعتمد الحرس الوطني على المغاربة والباكستانيين البنجاب.

أكثر التبريرات المعلنة تكراراً للتجنيس الأمني هي الإشارة إلى ضعف القاعدة السكانية. إلا أن هذا التبرير لا يصمد أمام التمحيص، وخاصة في حالة البحرين التي تعاني من بطالة مزمنة بين الشباب، ولكنها تفرض منعاً مشدداً على تشغيل المواطنين الشيعة منهم في القوات المسلحة والقوى الأمنية. يفسر الهوس الأمني في البحرين جانباً من سلوك العائلة الحاكمة التي تعتبر أن البلاد غنيمة أخذتها بحد السيف. فرغم مرور أكثر من قرنين على «الفتح»، ما تزال السلطة تتصرف كسلطة فاتحين يخشون من أن ينقلب أهل البلاد عليهم. ولهذا ترى العائلة الخليفية أن احتفاظها بما لديها من امتيازات مالية واجتماعية وسياسية يستلزم الاعتماد على المجندين الأجانب واستمرار الجدار الذي أقامته بينها وبين غالبية الشعب.

لا تكفي الإشارة إلى الهوس الأمني، بما فيه الخوف من الأغلبية السكانية، لتفسير انتشار الظاهرة نفسها في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي. فالعوائل الحاكمة في هذه البلدان تتصرف على أساس اقتناعها بأنها تملك تلك البلدان ملكية خالصة وخاصة. وأن لها وحدها حق التصرف فيها، وإن عليها وحدها مسؤولية أمنها وحمايتها.

ينعكس هذا الاقتناع في ما خبرته بلدان المنطقة منذ بدء إقامة الأجهزة الإدارية اللازمة لتنظيم تصدير النفط، قبل سبعة عقود من ممارسات جعلت من شيخ القبيلة المتنفذة حاكماً في دولة لكنها منعت في الوقت نفسه تحول الرعية إلى مواطنين. ومع زيادة الموارد المالية والقدرات السياسية في حوزة العوائل الحاكمة منذ الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات، إزدادت جهودها الهادفة لإبقاء الرعية رعية، تتلقى المكرمات ولكن لا حق لها في المشاركة في القرارات التي تتخذها العوائل الحاكمة، ناهيك عن مساءلتها. ولهذا نرى أن جميع العوائل الحاكمة في الخليج لا تكتفي بإحكام سيطرتها المباشرة على الموارد المالية لبلدانها بل وعلى قدراتها الأمنية والعسكرية. وفي هذا السياق، يلعب التجنيس الأمني دوراً أساسيا في تمكين العوائل الحاكمة من ذلك دون الاعتماد على الرعية.

لم يختبر أحدٌ حتى الآن مدى فاعلية المجنسين الأمنيين خارج مهمات القمع الداخلي. فلم تقع نزاعات عسكرية كبرى تطلبت تدخل قوات مؤلفة من مجندين أجانب في منطقة الخليج. ولهذا يبقى مستقبل أمن الخليج محفوفاً بالغموض. فليس ثمة سبب معقول لعدم افتراض أن يقوم مجنسون أمنيون بأفعال غير محسوبة مثلما فعل قبل خمس سنوات مجنس رياضي حمل علم البحرين في إستاد رياضي في إسرائيل.

عبد الهادي خلف

استاذ علم الاجتماع السياسي وباحث من البحرين

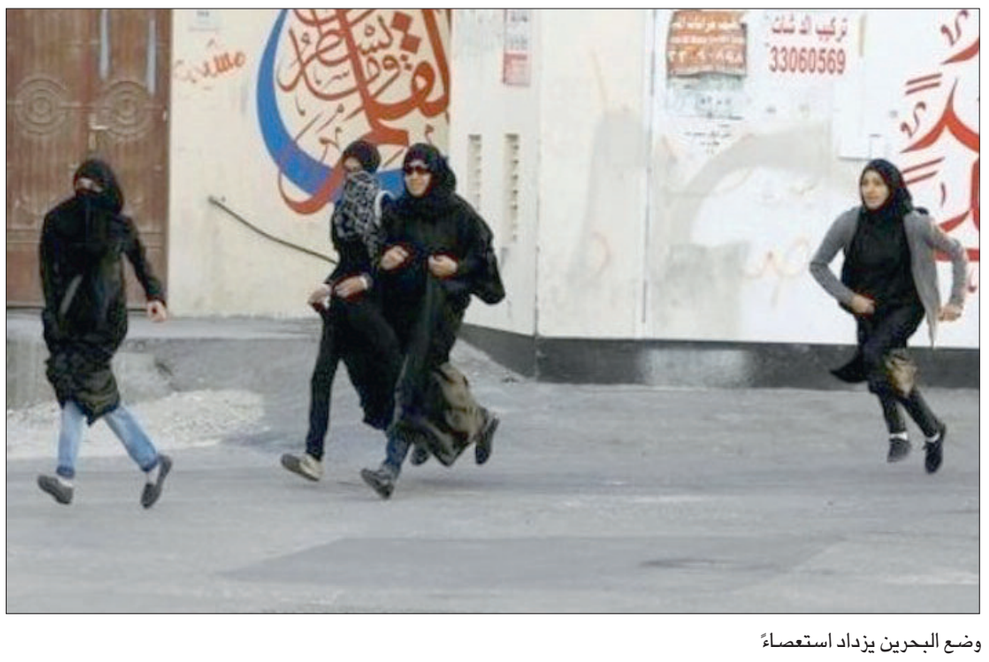

وضع البحرين يزداد استعصاءً

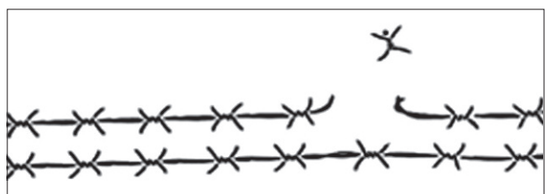

... «حتى الظلام هناك أجمل»؟

عادت «القاعدة» بقوة الى العراق بعدما كادت تتلاشى. غطت الدماء أرض الرافدين، محطمة الأحد الماضي الرقم القياسي السابق. يسمونها «نيو قاعدة»، ولكن التسميات لم تعد تدل على شيء. وهذه تعتاش على ما يجري في... سوريا، من أموال تبذخ وأسلحة تعطى الى فصائل «جهادية» من كل نوع. يتقاسم العراق وسوريا حدوداً طويلة كل نقطة فيها مثقلة أصلاً بمشاكل أمكن دفعها الى إغفاءة سريعة، وها هي تستيقظ. وقد وفر الحكم بالإعدام غيابياً (وهو حكم أخرق تماماً) على طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية، حجة من ذهب لتعمل الـ«نيو قاعدة» على تأجيج مشاعر الاحتقان المذهبي. سبقت التفجيرات زيارة وفد أميركي الى بغداد طلب السيطرة على الفضاء العراقي، أي «توقيف وتفتيش الطائرات الإيرانية التي تزود نظام بشار الأسد بالأسلحة». وأُسمع العراق تهديدات شبه صريحة، بحسب الصحف الاميركية، بتعطيل سحب ما تبقى من بنود عقوبات «الفصل السابع» من شرعة الأمم المتحدة المطبقة عليه منذ آب/اغسطس ١٩٩٠، والذي تطالب بعض المعارضة السورية بمثلها لبلدها!

كل شئون العراق معلقة: قانون النفط والغاز معطل بينما تُبرم الشركات العالمية عقوداً على هوى مصالحها، مهددة مداخيل البلاد ووحدتها السياسية. «مجلس الاتحاد» لم يولد رغم تعيينه أساساً لـ«مشروع الاصلاح الوطني». «مجلس القضاء الاعلى» لم يشكَّل، وكذلك «مجلس المفوضين» الذي ترتبط به الانتخابات المقبلة، وتتجاذبه صراعات حول عدد أعضائه، ظاهرها السعي إلى تمثيل أكثر عدلاً لكل «المكونات»، وباطنها شهية لمزيد من النهب عبر جحافل المسؤولين وحاشياتهم. ومنذ أقر نظام المكونات، باستلهام أميركي من التجربة اللبنانية، فلا شيء يعمل في العراق. وأما لبنان، فبلد صغير جداً، وفقير بالموارد، ومتمرس بأخلاق التسويات، ما يجعل الكارثة محدودة. وأما العراق...

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

ما يقارب ٩٠٠ متر مكعب من المياه هي معدل حصة المواطن المصري في السنة، وهو ما يعني أن مصر أصبحت قريبة من خط «الفقر المائي»الذي يبلغ بحسب المعايير العالمية ٨٠٠ متر مكعب للفرد الواحد. وتقع ١٩ دولة عربية من أصل ٢٢ تحت خط الفقر المائي، في ظل تقديرات بأن الدول العربية كافة ستقع تحت خط الفقر المائي بحلول عام ٢٠٢٥.

حين تتفسخ الطغم السياسية: مِثال سوريا

عبد الحليم خدام في مختلف حالاته!

يتذكر الأوادم بعضهم في الملمّات العصيبة، حيث الفرصة مؤاتية لاستنهاض حزمة القيم الأخلاقية ونفض الغبار عنها، ما يهيئ لإضاءة أنوار التعاضد والتراحم. الشرط القسري السوري يبدأها بتقاسم الرغيف وأطباق البرغل وحفنات السكر وضمادات الملح الذي يُشد على الجرح، في معنى ملموس للصبر المفضي إلى الفرج، الفسحة الحقيقية لاستدراج الأمل البري وتدجينه وتأهيله. وكذلك بمد شبكة تعاون لا يعيش الناس بغيرها. وهم طالما عبروا عن حاجتهم لبعضهم البعض بفرارهم من عزلة تراءت لهم عقوبة جهنمية غير محتملة، فاشترطوا الجماعية على ملاذهم المأمول، كمكافأة مجزية لاستقامتهم وورعهم: «الجنة بلا ناس ما بتنداس». أما أبناء الطغمة العسكرية وأعوانها، فتكون الملمّات فرصة ليتنابحوا ويعضوا بعضهم، ويتناهشوا لحم بعضهم، ويلوكوه ببهجة.

نحن شرفاء، وهذا الرجل نذل

تتحول الأحزاب، التي يفترض بأنها الشكل الأعلى للتعبيرات السياسية ولانتظام الجماعات الاجتماعية وإنتاج وعيها ومعرفتها وفاعليتها، إلى مراح عائلي ترعى فيه قطعان الأغنام والأبقار والماعز الأرعن. وباتت تكنى بأسماء أصحابها وتورث لإبكارهم.

خالد بن قوطرش بكداش يكتشف انحراف ودناءة وعمالة نائبه لسنوات طويلة خلت، يوسف فيصل، في اللحظة عينها التي ينشق عنه، لا قبلها بثانية ولا بعدها بثانية. وابنه ووريث بردعته الفكرية والسياسية، يكتشف لصوصية وعمالة الرجل الثاني في حزب أبيه وأمه، المدعو قدري جميل آغا، وهو بالمصادفة الرعوية صهره لأخته الوحيدة، لكنه يكتشف كل ذلك بعد انشقاقه.

ويكتب هؤلاء على أبواب مقارهم المتخالفة: ليس لنا علاقة بأي مقر يحمل الاسم ذاته، وهو يتراءى لأصحابه قمة فكرية – سياسية، في نسخ للنمط التجاري وعلامته المسجلة. وهم، بعموم دكاكينهم، يؤدون الوظيفة نفسها التي هجرها معظم من يملك بعضا من وعي وكرامة وأخلاق، ويتنافسون في ما بينهم على أفضلية الجودة والإتقان، أي تلميع أحذية المجموعة الحاكمة وكي وتعطير ثيابها. ولأنهم كذلك، لم يعد الناس يهتمون بتلك العبارات التي تتوخى التمييز والتدقيق بين هذه الجماعات، وأساليب نطقها، ما دامت تعمل على تحقيق الغاية ذاتها وتسلك الطريق ذاته.

تكتشف المجموعة الحاكمة، التي تفتخر بإحصاء الشهيق والزفير على مواطنيها ومن في مقامهم من لبنانيين وفلسطينيين، أن رئيس وزرائها السابق (محمود الزعبي) لص كبير، فتقيله من موقعه وتفرض عليه الإقامة الجبرية، قبل أن يبكته ضميره ويدفعه إلى الانتحار، في لزوم ما لا يلزم من حوادثها، بثلاث طلقات لا غير! ويتبعه بعد سنوات انتحار آخر، العميد غازي كنعان، المكلف بموقع حاكم لبنان، ومحملاً كمكافأة مفتاح عاصمته، ربما لكونه شريك سارقيها، ومفتّت ما بقي متماسكاً في بنيته الاجتماعية، لا بقدرته الذاتية الآدمية، بل بالحجم المهول للقوى التي كانت تحت حيازته والمسخرة لتحقيق هذه الغايات لا غيرها.

ويغادر نائب رئيس الجمهورية متشققاً ومنشقاً بذاته ولذاته، فيعقد أعوان المجموعة الحاكمة جلسات من مطولات الزجل والشروقي، يتحدثون فيها عن نذالات المنشق، ومنها على سبيل الحصر القاسم المشترك الأعظم بينهم جميعاً: لصوصيته، وتخريبه البيئة الطبيعية للكائنات الحية بدفنه نفايات ذرية، وقد سبقهم الناس في التهامس بها قبل سنوات من هذه الحفلة المخابراتية الصاخبة. ويظهر هذا المنشق كنجم على وسائل الإعلام، جالساً على مقعد من عصر لويس الخامس عشر الشهير في عالم الأثاث الباذخ لمنازل الأثرياء، في صالة واسعة حيث الجداريات الفاخرة والمزهريات البوهيمية وطرائح السجاد الأصفهاني، يتحدث بسلسلة تكاد لا تنتهي من الأكاذيب، يقدم نفسه نظيفاً شريفاً عفيفاً، واعياً لمصالح الشعب والضرورات السياسية التي يتوقف عليها تطوره ونهوضه، كالديموقراطية على سبيل المثال، التي ما انفك يطعنها حين كان نائباً للرئيس في صدرها وقلبها حين كان مدافعاً عن الطغمة العسكرية ومخوناً كل من عداها ومطالباً بأقصى العقوبات لمن يهمس بها، ومهدداً «بقص لسان» من يلهج بها. ولم يُسمع منه اي نقد ذاتي في مطولات مسلسلاته ولا أي اعتذار عن مشاركته السلطة الانقلابية في مراكز إدارية وسياسية عالية طيلة فترة تقارب أربعة عقود. ولم تسمع منه نيته تسليم ما تجمع له للخزينة العامة، أو كشفه للدوافع الحقيقية لانبعاث ضميره من الموت، فيكون لهذا الانبعاث فوائد تعليمية ـ تربوية تساهم في عدم فقدان الأمل بالضمائر الميتة. وسيتبعه بعد سنوات العميد في الحرس الجمهوري مناف طلاس والسفير نواف الفارس ويسبقهما بصمت رئيس الأركان حكمت الشهابي ووزير الزراعة أسعد مصطفى وقائد سرايا الدفاع رفعت الأسد، ولكل من هؤلاء سيرة سوداء.

والشعب المغلوب على أموره ينظر متأملاً، بعد أن يشعل لفافة التتن، في سؤال: هل نحن من أتى بكل تلك الدببة إلى كرمنا أم أنهم اقتحموه عنوة، وهل يحتمل كرمنا كل هؤلاء؟

عوالم مغلقة وغامضة

تلك، العائدة الى الطغمات العسكرية، لا يُعرف عنها شيء بشكل يقيني. وهي بعمومها عوالم أشرار، يُتلصص عليها كخدم مسرحيات موليير وهم يتعقبون أسرار السيد والسيدة من غرفة النوم إلى الشرفة إلى فرار يأخذ شكل رحلة استجمام. وبعد أول «دوش» دافئ في بلاد الفرنجة، تنحل أصبغة القومية العربية المزيفة، وتظهر الطائفية المبتة كأيديولوجيا بديلة، سهلة التداول والإقناع لمستمع تم تجهيله ببرامج منهجية عُمِل عليها لنصف قرن. وأما ما تبقّى له فرأسمال فكري متواضع تحدده مستوطنات الخوف، زوّادته التامة أمام نشرة الأخبار السلسة وسهلة الهضم والتي تنتهي كل يوم، بالمصادفة، ببضعة كلمات متشابهة: تبدأ بالخلط المتعمد بين الشعوب المقهورة وحكامها، وتستمر بتنظيف ما لا يُنظّف في بعض الأنظمة العربية وحكامها، وتجميل ما لا يُجمَّل في سياساتها وارتباطاتها، وتنتهي بالإيحاء بأهمية التاريخ الدوراني وحتميته، لتعود الشعوب إلى تفهّم صعوبة التغيير الثوري والإقرار بنمط من المصالحة التوافقية.

الفرار أو التملص أو الانشقاق عن الجسم الحربي أو السياسي للطغمة العسكرية، يأتي من عشرات الدوافع التي تحمل عناوين عريضة، منها الوطني والديني والطائفي والانتهازي والمدفوع الأجر والثوري... وأبرزها اليأس من إمكان إنتاج مشروع إصلاحي تأتي به الطغمة من داخلها المغلق، ليفتح بقعة نور في النفق الطويل. فبوضوح وتجريبية، يمكن تلمس غياب أي اتجاه إصلاحي منذ غزوة ٨ آذار، رغم كل هزليات الإصلاح بطرقه السريعة أو قادومياته التي أنتجتها القوى السياسية التقليدية واعتاشت على مضغها لنصف قرن مضى. ففي جميع مسارات صراعاتها، احتفظت الطغمة العسكرية بالداخلية الانغلاقية (تموز ٦٣، شباط ٦٦، تشرين الثاني ٧٠، صراع ٨٣–٨٤) ولم تسعَ لتوسيع الصراع، وكسر مملوكيته بإدخال قوى جديدة والاستعانة بها، كالاستنجاد بالعامة على سبيل إكساب الصراع طابعاً شعبياً وتلوينه بألوانه. وترافق ظهور الحتميات التوريثية في أواسط الثمانينيات وبداية التسعينيات (باسل الأسد)، مع ميول احتكارية تحددت ملامحها في الخيارات الاقتصادية للطغمة العسكرية بضروب من الليبرالية الانتقائية. ومع التوريث بدأ تضييق دائرة القرارات لضمان حصريتها. وفي إعادة إنتاج الطبقة الحاكمة / المالكة وفق هذه الشروط الجديدة، طُرح بالعديد من أعوانها إلى خارجها، ما أسس موضوعياً لحالة من التذمر، وانتعاش متأخر لرغبة في نقد التجربة، تأخذ تبرئة الذات ركناً أصيلاً فيها، ويجري انتحال صفات من التمايز والنقدية الصارمة لمحطات انتقائية وكيدية. وهي لأخلاقية بما يخص أناس تقاسموا الغنائم والمسرات والقمع لعقود من الزمن. درج العموم على تسمية هذا النمط من السرديات المخادعة التي يلفقها المنشقون بـ«الكذب على الأحياء»، ليبقى لها جانب مفيد في سياقات غير نضالية راهنة: كسر السرية عن الممارسات السياسية، وفتح بضعة كوى في جدران قصر السلطة المصمتة، لإطلالة العامة عليه واكتشافه. وهذا كله يمكن توصيفه كمظهر من مظاهر تشقق السلطة وتفسخها، أكثر من كونه حالة ثورية مولّدة لاستقطابات وبناءة لاتجاهات تتأسس على نقد الطغمة بوصفها السلطة السياسية. فلا جديد يقدمه أعوان تلك السلطة وزبانيتها المطرودون، أو الفارون منها، سوى إعادة مضغ الحكايات التي باتت تأخذ شكل نمائم مبتذلة.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

من المآسي المضاعفة للنزوح: فتيات سوريات للزواج «بثمن بخس»

«إعلان .. إعلان: فتيات سوريات للزواج. للاتصال على الارقام التالية: (...)»، نصّ ترويجي عُلّق على جدران الطرقات والاعمدة، بعد أيام قليلة من وصول اللاجئات السوريات الى محافظات الاردن الشمالية هرباً من الاضطرابات التي تجتاح بلادهن. اختفى الاعلان سريعاً، غير ان الحديث عن توفر لاجئات سوريات للزواج غدا «طبقاً رئيسياً» على موائد الاردنيين. الزواج من السوريات يبدأ بحض فقير لا يملك القدرة المالية على الارتباط، ويمتد ليصبح تفاخر عازب بقدرته على الزواج من أربع لاجئات دفعة واحدة، فيما يرى فيه المتزوجون وسيلة مناسبة لاستفزاز زوجاتهن، عبر تهديدهن بجلب «ضرة» سورية.

ما عليكَ سوى الذهاب الى المفرق (٦٨ كيلومتراً شمال شرق عمّان)، او الرمثا (٩٥ كيلومتراً شمال عمّان)، حتى تحصل على زوجة سورية بكلفة تبدأ بمئة دينار (١٤٠ دولارا) ولا تزيد على الخمسمائة دينار (٧٠٣ دولارات). عبارة تتكرر على ألسنة الأردنيين، في وقت يبلغ متوسط تكاليف الزواج في بلدهم خمسة عشر ألف دينار (٢١ ألف دولار). الدافعُ المعلن للزواج من اللاجئات هو «الستر على نساء المسلمين» بزواج شرعي ينتشلهن من الفقر والعوز ومرارة الحياة في مخيمات اللجوء. غير ان الدوافع التي كانت حافزاً لأول حادثة زواج من لاجئة سورية، لم تمنح الزواج، الذي تم بوساطة جمعية إغاثة، فرصة الصمود لأكثر من شهرين، لتتضح اسباب اخرى حفزت عليه، من أهمها الثمن البخس الذي تكلّفه الزوج، والمتعة التي وفرتها اللاجئة العشرينية للعريس الخمسيني، الذي تزوجها سراً وتنازل عنها عند افتضاح أمره.

واقعة دفعت بجمعيات الاغاثة لإغلاق أبوابها أمام طالبي الزواج، وهم كثر. ولقطع الطريق على الراغبين بـ«الزواج سراً» من اللاجئات، عممت وزارة الداخلية الأردنية على كافة المحاكم الشرعية، التي أبلغت بدورها جميع الأذنة الشرعيين بأن «أي عقد زواج خارج المحاكم الشرعية سيعتبر غير نافذ قانونياً ويتحمل الزوج المسؤولية القانونية في ذلك».

الصخب الاجتماعي لا ينعكس على الأرقام الرسمية التي تبقى متواضعة، حيث توثّق لما دون مائتي حالة زواج لأردنيين من لاجئات سوريا منذ شباط / فبراير ٢٠١١. في وقت زاد عدد اللاجئين السوريين في الاردن على أكثر من ١٠٠ الف لاجئ حتى مطلع أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، غالبيتهم من النساء.

ناشطون سوريون انتفضوا على الغمز واللمز الذي تتعرض له اللاجئات وأطلقوا حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تحت عنوان «لاجئات لا سبايا». ترفض الحملة تحويل السوريات اللاتي انتفضن لأجل كرامتهن الى بضاعة رخيصة في سوق النخاسة تحت مسميات الزواج والستر. وهي رصدت عدداً محدوداً من حالات الزواج، لكنها عجزت عن التواصل مع اللاجئات المتزوجات او أسرهن، حسب صفحتها على الفيسبوك. القائمون على الحملة وجهوا رسالة لتوعيه اهالي اللاجئات من مخاطر الزواج المغلف بعناوين دينية وشرعية واجتماعية. ورسالة ثانية لشباب الدول التي لجأت اليها السوريات ممن يعتقدن أن الزواج منهن طريقة للمساعدة، دعتهم فيها لتجريم وتعييب هذا النوع من الزواج. بل أكثر من ذلك، طالبتهم بوصم كل من يقبل على الزواج من اللاجئات بخيانة الدين والقيم الانسانية.

ظاهرة الزواج من اللاجئات السوريات في الأردن جرت محاصرتها وفضح دوافعها، وهي ليست اكثر إقلاقاً من ظاهرة الاستغلال الجنسي للاجئات تحولن للعمل في المنازل. وهذه تغلف بالسرية التامة ويطبق عليها الصمت، ولا يعرف عنها إلا ما تكرره الشائعات. يا للبؤس! فبعد فقدان المنزل والأمان في الوطن، ها النساء، صغيرات وكبيرات، يتحملن فعلا عبء الحروب بشكل مضاعف.

محمد الفضيلات

صحافي من الاردن

أين المفرّ؟

مواقع

شريكة / صديقة

المشهد التونسي: صحافة المواطَنة

«المشهد التونسي» هو أحد الأبناء الشرعيين للثورة التونسية. وُلد في آذار/ مارس ٢٠١١ كموقع إلكتروني شامل، يشرف على إدارته وتفعيله مجموعة من الشباب والشابات التونسيين ممن شاركوا في فعاليات الثورة بأشكال متعددة، إعلامية خصوصاً. لماذا المشروع، وتونس تعجّ بالمنابر الإعلامية الجديدة، الالكترونية منها والورقية؟ يأتي الجواب في باب «الخطّ التحريري» للموقع: همّنا تفعيل «إعلام المواطنة». الموقع هو بالأساس «لقاء لمجموعة من المدوّنين، الذين كانوا ناشطين في زمن الديكتاتوريّة في الحملات ضدّ الحَجْب، وساهموا أثناء الثورة في نشر المواد الاعلامية» بحسب الخانة التي تعرِّف بالموقع. يُعرب ٣٦ ألفا و٦٣٩ شخصا عن إعجابهم بالموقع على «فايسبوك»، ويتابعه ١٢٦٨ شخصا على «تويتر». جزء من مؤسسي الموقع كانوا نجوم صفحة «وكالة أنباء تحرّكات الشارع التونسي» التي أدّت دوراً في الثورة ضد زين العابدين بن علي. وهم يشهرون انحيازهم لدعم «أهداف الثورة» في «الحرّية والتشغيل والعدالة الاجتماعيّة والكرامة الوطنيّة». يترافق هذا «الاعتراف» بوعي لخطورة فقدان المهنية في العمل الاعلامي. لذلك نجد تشديداً على احترام أصول الأخلاق المهنية في الاعلام الالكتروني الذي يتيح إيصال المعلومة «بسهولة وبمصاريف معقولة».

في خانة «اقتصاد»، تحديث يومي لأخبار ومواضيع، لكن قسمه الاكبر لا يقترب مما يفترض أن يجده المتصفح لـ«المشهد التونسي»، أي معالجات من منطلق «الاقتصاد الاجتماعي» الذي يخص هموم الناس. وهذا نقص بيّن. وهكذا يبقى الطابع العام هو الخبري الصرف، غير المثير لحماسة القراءة عادةً. أما في فقرة «جهات» (مناطق)، فيجد الزائر ما يبحث عنه من أنباء الجهات والولايات التونسية.

يبدأ تميُّز «المشهد التونسي» في خانة «سياسة»، التي تشير إلى السياسة التونسية المحلية. تكثر هنا المواضيع الحصرية، المتلئة بالمعلومات الخاصة. يفرد الموقع زاوية لمقالات هيئة التحرير، وأكثرهم نشاطاً هم: غسان بن خليفة وأحمد الزوابي وكريم مرزوقي وأمين الطرابلسي ونضال الكحلاوي وأسامة ذياب وشادية السلطاني...

وفي محاولة منهم لربط القول بالفعل في ما يتعلق بالشفافية والأخلاق المهنية، قرّر شباب وشابات «المشهد التونسي» رفض استمرار مساهمة أي شخص في الموقع إن تولّى منصباً سياسياً أو رسمياً، وهو ما حصل مع كل من عدنان منصر ووسام التليلي وشاكر بوعجيلة ووليد حدّوق وطارق الكحلاوي، الذين كانوا مساهمين في الموقع قبل أن ينتقلوا إلى الحيّز الوظيفي الرسمي أو السياسي الحزبي. «التقشف» المالي ظاهر في عمل الموقع، كون شباب «المشهد التونسي» لا يحصلون على أي تمويل عمومي أو خاصّ. إذاً، حتى اليوم، لا يضمّ فريق العمل غير المتطوّعين من المدوّنين والصحافيين والكتّاب، مع السعي إلى «انتداب صحافيين يعملون بمقابل (مادي) مستقبلاً».

www.machhad.com

فكرة

أكشاك النبي دانيال.. لو حكتْ!

صباح الجمعة الفائت، ارتمت كتب سوق «النبي دانيال» في الإسكندرية أرضاً. هذا المكان خاص جداً وليس كسواه، فهو يعجّ بالكتب الثمينة والأثرية، وتحمل رفوفه المتعبة والمغبرة تاريخاً بحاله. هنا توجد كتب طُبعت في أول مطبعة في مصر، «مطبعة بولاق»، وتتميّز بعض الأكشاك باقتناء الكتب ذات الطباعة الحجرية.

لم تنفّذ تلك الكتب حركتها وحيدةً، بل خضعت لعنجهيّة «جحافل» الشرطة. فجأةً، حطّت قوات الأمن، معزّزة بفرق الحماية المدنية، من «إسعاف ومطافئ»، وبدأت حملة «تطهير» المدينة من الباعة المتجوّلين وعرباتهم. جَهَدَ أصحاب أكشاك الكتب لثني رجال الشرطة عن مهمّتهم. أشهروا تراخيصهم في وجوههم. عبثاً. سُحلت الكتب تحت عيون أصحابها والمارّة. انتهت حفلة الجنون بعد دهس تاريخ تمّت حمايته على مدى عقود. غزوة سوق «النبي دانيال» دخلت في مزايدات كبار رجال الأمن والتبريرات المتناقضة. مدير أمن الإسكندرية نفى قيام الحملة بتحطيم سوق الكتب المذكور. وأكمل بأنه تمّ «فقط» هدم ٤ أكشاك بُنيت من دون ترخيص، أنذر أصحابها قبل يومين من التحرّك لإزالتها.

استكمالاً للسيناريو «الهشّ»، أمر المحامي العام لنيابات شرق الإسكندرية بتشكيل فريق من وكلاء النيابة ورجال المباحث للمعاينة وتقدير التلفيات التي «حدثت أثناء الإزالة». كما التقى المتضررون (٢٥ بائعاً) رئيس شرطة المَرَافِق الذي أعلن قبول ظلامتهم واعادة ما تضرّر الى وضعه السابق، والتعويض «على نفقته الخاصّة» (!). وأقل ما يقال في ذلك كله أنه يعبّر عن مواقف متناقضة. ولكن، وعلى فرض تصديق ما قيل، فكيف التعويض عن كتب مطحونة، قضى أصحابها سنيناً في جمعها نظراً لندرتها وأهميّتها.

ما يُحيط بهذه العمليّة من علامات استفهام ينسحب على رئيس البلاد. قبل يوم واحد من الهدم، أعلن مرسي دعمه للثقافة والفكر والعلم والمعرفة. سلّة «العبارات» طرحها الرئيس بالجملة، ولكنها لم تنم في دياره إلاّ ليلة واحدة. قد تكون «حنكة» الرجل دفعته إلى استباق الحدث، فيكون التنصّل بعدها من المسؤوليّة أيسر. وربما تخطته قوات الأمن. وهذه أزمة أكبر: فأن تغزو الشرطة «سوق النبي دانيال» الشهير وتهدم ما تيسّر لها من أكشاكه، من دون علمه، كارثة! ويبقى السرّ كامناً في لسان الرئيس، المتنع عن أي كلام في الشأن، على الرغم من الفورة الكبيرة للمثقفين والمهتمين، اذ وصف الكاتب بلال فضل محافظ الاسكندرية بـ«الحول الفكري وخلل الأولويات»، أمّا الروائي يوسف زيدان فاعتبر ما حصل «جهل، وحقارة نفس، وقصر نظر وغباء من النوع الذى لا علاج له».

لعل أكشاك الكتب هي سبب علّة مصر. وإلاّ لما كان هذا التحرك «التطهيري». لعلها ما أنتج ١٦.٥ مليون نسمة من الأميّين في أرض النيل عام ٢٠١١... ما عرّض ٨٣ ٪ من المصريّات للتحرّش... ما دفع معتصمي جامعة النيل الى الاضراب عن الطعام لأن أراضي الجامعة ومبانيها تتعرض للنهب... لا بدّ من إزالة الكتب وسحلها مع أصحابها، حماية لمستقبل الأجيال!

زينب ترحيني

العربي السفير

قضية

تحتاج المنطقة العربية إلى استثمارات في قطاع الكهرباء بقيمة ٢٥٠ مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. ١٠٠ مليار منها يجب تخصيصها لمشاريع نقل وتوزيع التيار الكهربائي، في مقابل نحو ١٥٠ مليارا اخرى لإنتاج الطاقة.

السلفيون في تونس: اللاعب الصاعد في الخارطة السياسيّة

تعرف التونسيون منذ خلع بن علي الى العديد من الظواهر والأسماء الجديدة نسبياً. من أبرزها الصعود اللافت للتيّارات السلفيّة، التي استقطبت سريعاً اهتمام الاعلام، ما قطع مع أحاديّة الصورة النمطيّة، السلبية، التي طالما حصرتها فيها سرديّة المنظومة الاعلاميّة / الأمنية لنظام بن علي. ويوماً بعد يوم، وحادثة بعد أخرى، بدأ التونسيون يكتشفون بأنفسهم «المارد» الجديد المنفلت للتوّ من قمقمه. لكن، في ظلّ تراخي القبضة الأمنية للدولة و«الانفلات الاعلامي» السائد، يصعب التثبّت من دقّة كلّ الاحداث المنسوبة للسلفيين. وممّا يزيد في عسر الفهم الموضوعي للظاهرة، تحوّلها الى ورقة على طاولة الحسابات والسجالات السياسيّة.

جذور تاريخيّة ضعيفة

يتّفق الباحثون على أنّه لم يكن للفكر السلفي أيّ تأثير سياسي قبل الثلاثين سنة الاخيرة، وانّه ظهر فعلياً في أواسط تسعينيات القرن الماضي، متزامناً مع قمع بن علي لـ«حركة النهضة» (ذات التوجّه الاخواني «القُطبي» المتأثّر بالثورة الايرانيّة)، وهي القوّة السياسيّة الأكثر تهديداً لنظامه. وبدأ ذلك عبر التيّار «العلمي» من السلفيين، غير المهتمّ بالسياسة والمركّز على المسائل العقائدية المرتبطة بالسلوكيات والمظهر. ولم تهتمّ النخب التونسيّة جدياً بالظاهرة قبل الهجوم الانتحاري على معبد «الغريبة» اليهودي العام ٢٠٠٢. ثم تحديداً أواخر ٢٠٠٦ حيث شهدت أوّل اشتباك مسلّح بين سلفيين تونسيين وقوّات الأمن. وما بين الحدثيْن وبعدهما، اكتفى النظام بمقاربة المسألة أمنياً تحت عنوان «التعاون الدولي في مقاومة الارهاب»، خاصّة مع تزايد عدد المتطوّعين التونسيين للقتال في العراق اثر احتلاله.

بعد الثورة: الخروج من تحت الأرض

بدأ ظهور السلفيين، بشكل متفرّق وغامض أسابيع قليلة بعد خلع بن علي، عندما حاول ملتحون اغلاق بعض المواخير بالقوّة. وقد عرفت البلاد في تلك الفترة، تراجعاً واضحاً للأجهزة الأمنيّة واضطراباً كبيراً في سدّة الحكم. وكان من نتائجه اطلاق كافّة المُعتَقَلين في اطار قضايا «قانون مكافحة الارهاب» (قُدّر عددهم بأكثر من ألفي متهمّ بالانتماء لـ«السلفيّة الجهاديّة»). وسُنّ «قانون العفو» دون اجرائهم أية مراجعات نظريّة لمنهجهم العنفي، على عكس ما جرى في أقطار عربيّة أخرى، وتحديداً في مصر. ومع اندلاع الانتفاضات في هذه الاخيرة، وبعدها في ليبيا المجاورة، صار من الصعب مراقبة الحدود الغربيّة، بل وحتّى تلك الشرقية مع الجزائر. ويبدو انّ تنظيم «القاعدة في المغرب الاسلامي»، المتمركز عادة في الصحراء الجزائرية، رأى في ذلك فرصة لتحويل تونس الى ساحة «جهاد» جديدة. إذ تسلّلت مجموعة مسلّحة تابعة له في حزيران / يونيو ٢٠١١، قبل ان ترصدها فرقة عسكريّة اشتبكت معها. فسّر الكثير من التونسيين ما جرى على أنّه «فزّاعة أمنيّة» ابتدعتها السلطات الجديدة للسيطرة على حالة الغليان الثوري. بدأ هذا الانطباع في التراجع نسبياً مع تتابع الأحداث التي كان «السلفيون» طرفاً فيها، وكان من أبرزها الاحتجاجات العنيفة، عشيّة انتخابات المجلس التأسيسي، على بثّ قناة خاصّة فيلم المخرجة الايرانية الاصل، مرجان ساترابي، الذي رأوا فيه «مساً بالذات الإلهيّة». وتواصَل الأمر بعد الانتخابات وفوز حركة النهضة، إذ اعتصم شبان سلفيون أسابيع طويلة بجامعة منّوبة مطالبين بالسماح لطالبات منقبّات باجتياز الامتحانات.

وتتجدّد من حين لآخر محاولات إدخال السلاح عبر الحدود، تنتهي باشتباكات مع الأجهزة الأمنيّة، مثلما جرى في منطقة بئر علي بن خليفة في شباط / فبراير الماضي.

إلاّ انّ بعض الأحداث الأخيرة اتّسمت بطابع «طائفي» ضدّ كلّ ما له علاقة، حقيقيّة أو مزعومة، بالتشيّع. كان من أبرزها إفساد مجموعة سلفيّة لمهرجان خطابي للأسير اللبناني السابق سمير القنطار واعتدائها على منظّميه.

بيئة اجتماعية وظروف سياسية مناسبة

تفّتقت الذهنيّة الأمنية البحتة للجنرال بن علي، في سياق مواجهته الشرسة لحركة النهضة الاسلامية، عن سياسة «تجفيف المنابع». ولم يقتصر الأمر على الفكر الديني المُسيّس، بل امتدّ ليجرّف الساحتين السياسيّة والثقافيّة. وانتهج النظام سياسية لبرَلَة اقتصاديّة، عمادها تحرير التجارة مع أوروبا. فتعزّزت القيم الاستهلاكيّة مع غزو سلع، كانت تُعدّ من الكماليّات، للأسواق. وكان من مظاهر «الانفتاح»، الذي رأى فيه بعض منظّري النظام فرصة لابعاد الشباب عن السياسة، اكتساح الأصحن اللاقطة أسطح بيوت التونسيين من جميع الشرائح الاجتماعيّة.

والى جانب فشلها في الحد من الفواق الاجتماعيّة وفي تحقيق التنمية لكّل المناطق، نتجت عن السياسة «المنفتحة» في الاقتصاد ووسائل التواصل، والمنغلقة في السياسة والثقافة، «آثار جانبيّة» غير منتظرة. إذ يرى د. عبد اللطيف الهرماسي، الباحث الاجتماعي المتخصّص في الحركات الاسلامية، انّ محاولة النظام «مصادرة الفضاء العام دفع بالشباب الى الانزواء في فضائهم الخاص، الذي يشكّل البيت جزء مهماً منه». هناك تحوّلت دروس الدعاة المتشدّدين عبر الفضائيات الدينيّة الى مراجع أعاد على أساسها الكثير منهم صياغة فهمهم للعالم والحياة.

ويبيّن بحث سوسيولوجي نادر، تناول ملفّات ١٢٠٨ من المحكومين سابقاً في قضايا السلفيّة الجهاديّة، أنّ ٨٩ في المئة منهم شباب دون الثلاثين، وأنّ ٧٠ في المئة منهم إمّا عمّال (ذوي دخل محدود) أو تلاميذ وطلبة (لا دخل ثابت لهم عموما). ويشير الهرماسي الى انّ أغلب المشاركين في «عمليّة سليمان» أتوا من المناطق الداخليّة الفقيرة. وهو ما أكّده أيضا أبو عياض التونسي (أبرز قادة الجهاديّة السلفيّة الذي يَعترف ضمنياً بارتباطه بـ«القاعدة») في مقابلة له قبل سنة مع الصحافي هادي يحمد، عندما زعَم أنّ ٢٥٠٠ جهادي في عهد بن علي كانوا من منطقة سيدي بوزيد، مهد الثورة. وإجمالاً، تُؤكّد الأحداث الواقعة بعد سقوط بن علي حقيقة تركزّ الثقل الديمغرافي للسلفيين في الأحياء الشعبية للعاصمة وفي الجهات الداخليّة المحرومة. وهي المناطق نفسها التي طالما مثّلت معاقل لحركة النهضة أيضاً.

إلاّ انّ عوامل جديدة ساهمت في تعزيز الحالة السلفيّة الراهنة. ولعلّ أخطرها تدفّق التمويل الخليجي (السعودي تحديداً) لجمعيات دينيّة. إذ تشير دراسة بعنوان «التونسيّة في تونس: الواقع وآفاق التطوّر»، أعدّها مؤخّرًا ثلاثة باحثين شبّان، الى وجود حوالي ١٢٠ جمعيّة اسلاميّة. والأهمّ انّ ٢٤ منها تحمل خلفيّة «سلفيّة علميّة»، فيما تتعامل «ما لا يقلّ عن ١٠ منها مباشرة مع مؤسّسات وشخصيات رسميّة سعوديّة». كما كشف عبد الفتّاح مورو، أحد القياديين المعتدلين في حركة النهضة، عن وفود دعاة خليجيين متشدّدين لتلقين الشباب التونسي المذهب الحنبلي في دورات تكوينيّة تمتدّ لأشهر، مع التكفّل بمصاريف المتكوّنين.

«سلفي قبل وبعد» إحدى اللوحات التي أثارت حفيظة السلفيّين في معرض العبدليّة. وتُجسّد، على الأرجح، شابّا كان مناصرا للقضيّة الفلسطينيّة قبل أن يتحوّل الى سلفيّ (تصوير وسيم الغزلاني)

النهضة والسلفيون: اللعب بالنّار

أحد أهمّ الأسئلة الراهنة في الساحة السياسية التونسيّة هو عن علاقة السلفيين بحركة النهضة. إذ لا يتردّد الكثير من معارضي هذه الاخيرة في اتّهامها بأنّها تستعمل السلفيين كقوّة رديفة تحاصر بها معارضيها، وتُحرّكها عند الحاجة لالهاء الرأي العام عن قضايا بعينها. أمّا النهضة، فتوزّع اتّهاماتها بين «أزلام النظام البائد»، لوقوفهم المفترض وراء أعمال العنف المنسوبة للسلفيين الجهاديين، و«اليسار المتطرّف» الذي ترى أنّه يستفزّهم من حين لآخر.

وإنْ يصعب الجزم بمدى دقّة هذه الاتّهامات، فإنّه يمكن ملاحظة بعض الأمور، أهمّها: التحالف الواضح بين النهضة والتيّارات السلفيّة «العلميّة». فإلى جانب ضمّ نور الدين الخادمي، المحسوب على السلفيين، كوزير للأوقاف، نجحت النهضة ايضا في اقامة تحالف وثيق مع الشيخ السلفي بشير بن حسن (كان في فرنسا قبل الثورة ثمّ عاد الى تونس حيث صار نشطاً جداً)، الذي تتلمذ في السعوديّة على يد مشايخ المؤسّسة الدينيّة الرسميّة. لم يشهد هذا التحالف سوى هزّات نادرة، لعلّ أبرزها الخلاف الحاد بين الخادمي وحسن العبيدي، الامام الجديد لجامع الزيتونة. وبالتالي يمكن وصف العلاقة الراهنة بين النهضة والمجموعات السلفيّة العلميّة (بما في ذلك «حزب التحرير» بـ رغم اختلافه النظري النسبي مع السلفيين) بتحالف وثيق تهمين عليه الأولى.

إلاّ انّ العلاقة الأكثر غموضاً واشكالية هي بين النهضة و«التيّار السلفي الجهادي». إذ لا يتردّد أبو عياض التونسي، في وصفها بـ«الهدنة غير المُعلَنة». ويتميّز الرجل بلهجته السجاليّة الحادّة ضدّ حركة النهضة. فهو يتّهمها بالخضوع لـ «السفارة الأميركيّة» وبـ«إنبطاحها للعلمانيين». كما لا يتردّد، من يُنسَب اليه تدبير اغتيال أحمد شاه مسعود (من كتاب القاضي جان لوي بريجير، المتخصّص في «مكافحة الارهاب» والقريب من المخابرات الفرنسيّة والأمريكيّة)، في اطلاق تهديدات مبطنة لوزير داخليتها، علي العريّض، كلّما وقعت مواجهات بين سلفيين جهاديين وقوّات الأمن.

وبالمقابل يمكن ملاحظة التقاء في بعض المواقف بين أبي عياض والنهضة. إذ حمل الأوّل على اتّحاد الشغل، المنظّمة النقابية الأكبر والقريبة حالياً من المعارضة، داعياً الى تأسيس «نقابة اسلاميّة» تنافسه. كما يلاحظ حضور بعض القيادات النهضويّة مؤتمرات الجهاديين من حين لآخر. أمّا العلاقة على الأرض فتتّسم كذلك بالتذبذب. فتواصل صراعها للسيطرة على المساجد (١٢٠ مسجداً من ٥٠٠٠ ما تزال تحت سيطرة السلفيين حسب وزارة الأوقاف) لم يمنع قواعدهما من الالتقاء في التحرّكات المطالبة بالنصّ على «الشريعة» في الدستور أو المحتجّة على «المسّ بالمقدّسات».

وكان لافتاً تصريح أبي عياض، مطلع السنة الحالية، أنّ النهضة تعرف «المطلوب منها لترضيته» وأنصاره، في اشارة الى طلبه التصدّي للمسّ المفترض بالدين من «العلمانيين». وقدّمت كتلة حركة النهضة في المجلس التأسيسي مؤخّراً، إثر احتجاجات عنيفة على لوحات فنيّة قيل انّها مسيئة للاسلام، مشروع قانون لتجريم المسّ بالمقدّسات الدينيّة. هذه المعطيات قد تسمح بوصف العلاقة بـ«محاولة الاحتواء المتبادَل» الحذر من قبل الطرفين.

وختاماً، يصعب التوقّع الدقيق لأفق تطوّر الظاهرة السلفية، خاصّة في ظلّ عدم توضّح طبيعة علاقة مختلف تيّاراتها بالقوى الاقليميّة والدوليّة ذات النفوذ في تونس. كذلك لا يبدو مستقبل علاقة هذه التيّارات بحركة النهضة واضحاً بعد. ففي حين يرى البعض، مثل د. الهرماسي (وهو عضو بقيادة الحزب الجمهوري المعارض)، أنّ السلفيين سيضعَفون مع الوقت، يتخوّف آخرون من ان يؤدّي توجّههم الى التخطيط المستقبلي وبناء مؤسّساتهم الجمعياتيّة والتعليمية الخاصّة الى ازدياد قوّتهم. لكنّ كلا الرأيين يتّفقان في ربط مستقبل السلفيين بنتيجة حركة النهضة في الانتخابات المقبلة بعد حوالي نصف عام من الآن.

غسّان بن خليفة
صحافي من تونس

توجه نحو إلغاء الدعم عن المواد الأساسية في تونس؟

مع بداية أيلول / سبتمبر الجاري، وفي اجراء غير مسبوق، قامت الحكومة التونسية برفع سعر المحروقات، وإن بنسبة غاية في الضآلة. تتراوح الزيادة بين ٨٠ و١٠٠ مليم (حوالي ٠٠٥ و٠٠٦ دولار)، وتشمل البنزين الخالي من الرصاص ورفيع المستوى، والديزل، والفيول. أصبح سعر اللتر الواحد من البنزين بموجب هذه الزيادة ١.٤٧٠ دينار (٠.٩٣٦ دولار)، مقابل ١.٣٧٠ دينار (٠.٨٧٢ دولار) سابقاً. وكذلك جرى رفع سعر الحليب، بإضافة ١٠٠ مليم. وفي هذا الخصوص، قال وزير الصناعة في الحكومة التونسية المؤقتة: «إن هذه الزيادة تندرج في إطار السعي الى خفض عجز موازنة الدولة، والتقليص من ضغوط الكلفة الباهظة لدعم المواد الأساسية».

وبما ان الصندوق العام للتعويض يتدخل أساساً للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، وضمان التزويد المنتظم للسوق بالمواد الأساسية، فسياسة دعم هذه المواد وتخصيص صندوق لها تعود إلى أربعينات القرن الماضي بمقتضى «الأمر العلي» بتاريخ ٢٨ حزيران / جوان ١٩٤٥، والذي تتأتى موارده في الجزء الأكبر منها من الاعتمادات المرصودة بميزانية الدولة بعنوان «دعم المواد الأساسية»، والبقية تُعتبر موارد خاصة.

يشمل الدعم العديد من المواد، كانت تعتبر في القرن الماضي ضرورية لتحسين جودة الحياة وضمان مستوى غذائي بحدٍ أدنى للمواطن، منها الحبوب والصابون والزيت والسكر. كما ان ضبط عناصر كلفة بعض المواد كان يهدف للضغط على أسعارها وجعلها في مستويات مقبولة، مثل كلفة نقل بعض المواد الزراعية والأسمدة الكيماوية، وتعديل أسعار البيع للعموم لتغطية ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المدعمة جزئيا. ومؤخرا، صرح وزير المالية بالنيابة لبعض الاذاعات التونسية بأن العجز في موازنة الدولة التونسية يبلغ نحو ٦.٦ في المئة منها، وأن مجمل كلفة دعم المواد الأساسية تُقدر بحوالي ٣.٧٦ مليارات دولار سنويا. فهل يمكن بمثل هذه التصريحات التماس اشارات «تجريبية» تتضمن اتجاه الحكومة نحو التملص من دعم المواد الاساسية بحجة انها «تثقل كاهل الدولة»؟ قامت السياسة الجبائية التي طبقت العام ٢٠١١، بزيادة الضغط الجبائي على الأجور والمرتبات بنسبة ١١.٧ في المئة، مقابل ٤.٣ في المئة فقط بالنسبة لأرباح الشركات، علما بأن نسبة الأرباح المحققة بالنسبة لرأس المال تفوق هذا المستوى بكثير. واما عموم الأجُراء، فلم ترتفع اجورهم خلال ٢٠١١ بنسبة الزيادة الضريبية المطبقة. وإلاّ، لكانت الزيادة الصافية وصلت الى ٩٤ دينار لمن يبلغ أجره الصافي ٨٠٠ دينار، وهذا ما لم يحدث. كما ازداد الضغط الجبائي على الطبقات الشعبية من خلال رفع القيمة المضافة (TVA) بنسبة ٦.١ في المئة. علما بأنّها هي، الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الأجراء، من يوفر بحسب التقديرات الاقتصادية المتقاطعة ٨٠ في المئة من الموارد الجبائية للدولة، التي تخصص بالدرجة الأولى لتسديد الديون الخارجية التي رتّبها النظام السابق.

إن المتأمل في السياسة المالية وفي ميزانية الدولة قبل وبعد ٢٣ سنة من الديكتاتورية، يلاحظ انه لا شيء تغيَّر. بل ان نسب الاعوجاج في الخيارات قد زادت في الارتفاع. فميزانية ٢٠١٢ التي صادقت عليها حكومة ما قبل الانتخابات، برئاسة الباجي قايد السبسي، والتي عاد فصادق عليها المجلس الوطني التأسيسي لتصبح ميزانية الحكومة المنتخبة، كانت قد هيكلت مواردها في ما بين موارد جبائية بنسبة ٥٩.٦ في المئة، مقابل ٥٧.٧ في المئة لعام ١٩٨٦، وموارد غير جبائية بنسبة ١١.٧ في المئة مقابل ٢٤.٦ في المئة لعام ١٩٨٦، وأخيرا موارد الاقتراض بنسبة ٢٨.٥ في المئة مقابل ١٧.٧ في المئة لعام ١٩٨٦.

وعلى اعتبار صندوق الدعم هو صمام الأمان بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي، وأحد أهم عوامل الحماية الاجتماعية في تونس، فإن الافتراض بأن العملية الحالية (من رفع الدعم وزيادة الاسعار، ولو بهذا الشكل الطفيف) تمثل نوعاً من جس النبض أو التمهيد لما هو اعظم، له مردود معنوي ورمزي سيء. واما الامعان في هذه الوجهة فسيكون له تأثير سلبي جلي في حياة ابناء الفئات الشعبية والمفقرة، وسيكون مؤشراً قوياً لنوع الخيارات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يتبناها النظام «الجديد».

حسان حاجبي
صحافي من تونس

جدل حول سبل التعافي

الاقتصاد المصري والاقتراض من صندوق النقد الدولي

يدور جدل في مصر حول ضرورة الحصول على قرض صندوق النقد الدولي لسد عجز الموازنة وزيادة احتياطي النقد الأجنبي. فهذا الأخير انخفض إلى ١٤.٤ مليار دولار في تموز/يوليو الماضي قبل أن يرتفع في آب/أغسطس إلى ١٥.١ مليار دولار، بعد حصول مصر على ٥٠٠ مليون دولار، هي قيمة الدفعة الأولى من الوديعة القطرية البالغة ٢ مليار دولار. وهناك من يطالب بالاعتماد على بدائل أخرى غير هذا الاقتراض، الذي يعتبر استمرارا لسياسات مبارك الاقتصادية والمكرِّس لتبعية الاقتصاد المصري للخارج، والمضر بمحدودي الدخل، حيث يفرض الصندوق شروطا على الدول المقترضة تشمل رفع الدعم عن السلع الأساسية والوقود.

وقفات احتجاجية ودعوى قضائية

نظم نشطاء معارضون لهذا الاقتراض وقفات احتجاجية عدة في القاهرة ومحافظات أخرى، من بينها تجمع أمام مقر مجلس الوزراء بوسط القاهرة بالتزامن مع المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده رئيس الوزراء الدكتور هشام قنديل مع رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد.

كما أقام المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، خالد علي، دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري لإلزام رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بإعلان شروط قرض صندوق النقد الدولي، مؤكدا أن عصر الاتفاقات ذات البنود غير المعلنة ينبغي أن يكون قد ولّى بعد «ثورة يناير»، ومشيرا إلى أنه يجب على الحكومة أن تتراجع عن القرض وتبحث عن بدائل أخرى يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر أهم شعار رفعته الثورة المصرية، وهي التي لا يمكن تحقيقها إذا سارت مصر وفق أجندة صندوق النقد الدولي.

الحكومة: شر لا بد منه، وشهادة ثقة للاقتصاد

أكد رئيس الوزراء المصري في لقاء مع التليفزيون الرسمي أن القرض «شر لا بد منه» لمواجهة العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى ١٣٥ مليار جنيه، وهو مرشح للزيادة. وأشار المتحدث باسم رئاسة الجمهورية إلى اتفاق جميع القوى الوطنية على عدم الرغبة في القروض والتوسع فيها من دون ضرورة، «ولكن إذا ما استدعت الضرورة واعتبارات معينة وبشروط غير مجحفة وبفترة سماح كبيرة وبخدمة دين بسيطة، فلماذا لا؟ وما الذي يمنع؟» مضيفاً أن الأمر «قبل أن يكون قرضا فهو رسالة لكل مؤسسات التمويل في العالم والمستثمرين بأن الاقتصاد المصري قادر وقوي»، ومختتماً أخيراً أنه «من المهم استخدام هذا القرض في العمل والبناء، وخلق فرص العمل، وتحقيق عائد».

تلميع الرئيس

كتب أحمد النجار، الخبير الاقتصادي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية على صفحته على الفيسبوك معلقا على موضوع القرض: «المشكلة في قرض صندوق النقد الدولي أن الحكومة ستستخدمه في تمويل عجز الموازنة وزيادة الاحتياطي بشكل مفتعل للسحب منه بعد ذلك لسداد الالتزامات الخارجية أو لتمويل الواردات الحكومية، لتجعل شكل أدائها جيدا في الأجل القصير، ولتحسين صورتها وصورة الرئيس أمام الشعب، بينما ستتحمل مصر والحكومة المقبلة والرئيس المقبل سداد الجزء الأكبر من القرض، حيث سيبدأ السداد بعد ٣٩ شهرا. وخلال فترة حكم د. مرسي، سيتم سداد ٤٢ في المئة من القرض، بينما سيُسدّد من سيأتي بعده ٥٨ في المئة من قرض لم يستفد منه. والحالة الوحيدة التي يمكن قبول القرض فيها هي استخدامه في بناء مشروعات إنتاجية في المجال الصناعي بالأساس، يمكن لإنتاجها أن يسدد القرض ببساطة، أو تقديم قروض ميسرة بنفس سعر الفائدة للمشروعات الصغيرة والتعاونية، لتحويل مصر إلى ورشة عمل والمساهمة بفعالية في تشغيل العاطلين وخلق رافد جديد للنمو الاقتصادي. وذلك سيكون مشروطا باستقرار سعر الجنيه مقابل الدولار خلال السنوات الخمس القادمة، حتى لا تزيد أعباء السداد في حالة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري».

الشفافية

أما أسامة غيث، الكاتب الصحافي والخبير الاقتصادي، فأكد أن مصر ليس أمامها في ظل الوضع الراهن للاقتصاد المصري إلا الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ولكن ينبغي ألا تمس الشروط التي يفرضها الصندوق برنامج النهوض الاقتصادي أو تقف عائقا أمام زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو أمر يكاد يكون مستحيلا. «ومن ثم فنحن أمام معضلة»، على حد قوله. وطالب غيث بمزيد من الشفافية من جانب الحكومة المصرية للإفصاح عن الشروط التي يضعها الصندوق للموافقة على القرض، حتى يعرف المختصون والمواطن العادي، مشيرا إلى أن طلب الحكومة المصرية زيادة القرض من ٣.٢ مليار دولار إلى ٤.٨ مليار دولار يؤدي بالضرورة إلى زيادة الشروط وشمولها العديد من السياسات التي تمس المواطن محدود الدخل. ويشير غيث إلى الأموال المنهوبة المهربة للخارج والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، لم تبذل مصر الجهد المطلوب لاستعادتها، بينما هي في أمس الحاجة إليها في ظل تردي الوضع الاقتصادي، مؤكدا: «يتحمل مسؤولية هذا التراخي في استرداد الأموال والتقصير في استخدام الآليات الدولية المتاحة لاستعادتها، المجلس العسكري الذي تولى شؤون البلاد عقب تنحي مبارك مباشرة، وكذلك الحكومات المتعاقبة المتمثلة في حكومة شفيق ثم حكومتي عصام شرف وانتهاء بحكومة الجنزوري». ويؤكد غيث أن دول الخليج العربي لم تقم بواجبها لدعم الاقتصاد المصري حيث لم تعط لمصر حتى الآن إلا «الفتات»، برغم أن استقرارها ضروري لاستقرار باقي دول المنطقة، مشيرا إلى أن مصر بحاجة إلى منح لا تُرد، وليس مجرد ودائع بأسعار فائدة عالية، مبررا هذا التقاعس من جانب بعض هذه الدول بـ«وجود حالة عداء للثورة المصرية ورغبة في عدم نجاحها».

كاريكاتور ياسر غيسة ـ مصر www.yassergaessa.com

مكافحة الفساد أولا

ويقول د.أحمد صقر عاشور الأستاذ بكلية التجارة جامعة الإسكندرية والخبير لدى الأمم المتحدة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد إن تعافي الاقتصاد المصري مرهون بوضع برنامج لمواجهة الفساد الذي يؤدى إلى استنزاف موارد الدولة وإهدارها بشكل لا تصلح معه أية قروض، سواء داخلية أو خارجية، متسائلا: هل يعقل أنه بعد مرور أكثر من ١٩ شهرا على قيام الثورة، لم يفتح ملف الفساد، ولم يوضع برنامج لتحجيمه والسيطرة عليه؟! مؤكدا على ضرورة أن تقوم الحكومة بمراجعة الصفقات التي أبرمت على مدار السنوات الماضية إبان حكم الرئيس السابق والتي أدت إلى «إبخاس» قيمة أصول الدولة. وهذا من شأنه أن يوفر أموالا أكبر بكثير من قيمة القرض الذي تريد الحكومة الحصول عليه. ويضيف: «هناك ملف آخر ينبغي فتحه وهو ملف المشاريع الاقتصادية للقوات المسلحة، والتي لا تخضع للرقابة برغم ضخامتها، إذ لا يقل حجمها بالنسبة للاقتصاد الكلي عن ٢٠ إلى ٢٥ في المئة من مجمل الاقتصاد المصري. وإذا كانت الحكومات السابقة لم تستطع فتح هذا الملف لأن المجلس العسكري كان ممسكا بالسلطة، فقد تغير الوضع الآن وحان الوقت لفتحه». ويؤكد عاشور على ضرورة تحرك الدولة بشكل حاسم لمواجهة عمليات التهرب الضريبي والجمركي، وهذا سيؤدي إلى إدخال أموال كثيرة لخزينة الدولة تفقدها حاليا. كما يؤكد أن مصر بحاجة إلى وضع برنامج اقتصادي مدروس ومصمم جيدا، واضح الأهداف والأولويات، يشارك في وضعه الاقتصاديون المصريون الذين لم يُستفد من خبراتهم حتى الآن. و«إذا فعلنا ذلك لن نكون في حاجة إلى الاقتراض الذي يحمل الأجيال القادمة مزيدا من الديون، وهذا البرنامج هو الذي سوف يزيد الثقة في الاقتصاد المصري، وليس موافقة صندوق النقد الدولي على حصول مصر على قرض من عدمها».

منى علاَّم
صحافية من مصر

العربي السفير

متابعات

٥٤ في المئة من الطلاب العرب الذين يتعلمون في الجامعات الأجنبية لا يعودون إلى بلادهم بعد إنجاز دراستهم، ما تسبب بخسارة الدول العربية نحو ٢٠٠ مليار دولار في العقد الأخير، بسبب عدم استفادتها من هذه الطاقات العلمية. وبحسب «مؤشر هجرة الأدمغة»، فإنّ مصر وسوريا تتصدران لائحة الدول العربية المصدِّرة للكفاءات العلمية.

العراق بعد عشر سنوات على ٢٠٠٣

ولائم بشرية على موائد جهنم

البلد أدمن الفجيعة ودجّن الموت، حتى غدت أرض الرافدين مرتعاً لملائكته الذين لم يجدوا ما يكفي من الوقت للانتقال الى مكان آخر. حملت واشنطن على أكتاف مشاريعها من تبقى من جنودها وآلياتها في العراق، بعد احتلال أوشك أن يُطفئ شمعته العاشرة، لكنها خلّفت ما هو أكثر فتكاً من الجنود والطائرات والدبابات: القنابل الفراغيّة والعنقوديّة، والقنابل القذرة، والقنابل الذكيّة، وغازات سامة، وأسلحة كيميائية وفسفورية، جُرِّب بعضها لأوّل مرّة هنا في العراق. والأخطر من هذه وتلك، ذخائر اليورانيوم المنضب التي لوّثت الزرع والضرع. أسلحة ذات تأثير عشوائي لكنها ذات تدمير جماعي منظم.

مليون ونصف المليون من قذائف اليورانيوم المنضّب ألقتها الطائرات الأميركية على العراق، بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، أي مئات أضعاف ما ألقته من هذه القنابل على يوغوسلافيا السابقة أثناء حرب البوسنة. كما أن تأثيرها يفوق بسبعة أضعاف تأثير القنبلة الذرية التي أُلقيت على مدينة هيروشيما اليابانية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. لكن الفارق هو أن كلود إيذرلي، الطيار الذي ألقى القنبلة على هيروشيما، لم يكن يعلم بخطورة حمولة طائرته، وحاول التكفير عن ذنبه عندما عرف، فأصبح ناشطاً ضدّ استخدام الأسلحة النووية. وهو اتهم من قبل الادارة الأميركية بالجنون. في حين أن عشرات الطيارين، الذي ألقوا بحمم طائراتهم السّامة على العراق لم يشعروا بالذنب، بل ان بعضهم لم يخفِ إحساسه بالمتعة وهو يرقب «موت العراقيين»، لأنهم «قطعان بشرية لا ضير من تقديمهم قرابين على مذبح الديموقراطية»، كما صرح أحد الطيارين لصحيفة «نيويورك تايمز» ضمن تقرير نشرته منتصف كانون الاول / ديسمبر عام ٢٠٠٤ عن معركة الفلوجة الثانية.

لم تكتفِ القوات الأميركية بحمم اليورانيوم والأسلحة الكيميائية والبيولوجيّة التي استخدمتها في حربها على العراق، بل عمدت إلى دفن نفاياتها السامّة في مدن عراقيّة عدّة قبيل انسحابها. صحيفة التايمز البريطانية كشفت في تقرير لها بعنوان «الولايات المتحدة تخلف النفايات السامة في العراق»، عن هذه المخالفات المرعبة وكتبت تقول إن «قوات الاحتلال الأميركية عمدت إلى دفن نفايات سامة تؤثّر على البشر والحياة». ورصد مراسل الصحيفة في العراق الذي أجرى تحقيقا ميدانيا شمل خمس محافظات عراقية مطلع حزيران / يونيو عام ٢٠١٠ «تلوّث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية القريبة من القواعد العسكريّة الأميركية نتيجة مخلّفات الوقود والأسلحة المحرّمة دولياً، ولا سيما شمالي بغداد وغربها».

إنه موتٌ مؤبّدٌ. فاليورانيوم المنضّب له قدرة البقاء أربعة مليارات سنة ونصف، كما يقدّر العلماء (أليس ذلك هو «الأبد»؟!)، وأرض العراق مغمورة بالنظائر المشعّة نتيجة حرب أميركا (الذريّة)، التي حكمت على العراقيين بما هو أبشع من «العودة الى العصر الحجري» وفق تهديدات واشنطن الموثقة في محادثات جنيف قبيل حرب اميركا الاولى عام ١٩٩١. حكمت عليهم بانتشار السرطانات والتشوهات الخلقية. ويضاف إلى المسلك الاميركي، ولو بلا قياس معه، انعدام وجود أيّة ضوابط حكومية على الانبعاثات والمخلفات الصناعية التي تنتج عن السيارات، وعن المولدات الكهربائية المستوطنة في أكثر الأزقة ازدحاماً بالسكان، وهي واحد من الحلول التي تغطي عجز الحكومة عن توفير الطاقة الكهربائية، إضافة الى الاستخدام العشوائي للأسمدة الكيميائية... ما جعل من العراق أحد أكثر بلدان العالم تلوّثاً وفقاً لمقدمة تقرير برنامج الأمم المتّحدة للبيئة حول العراق عام ٢٠٠٥. ومذاك استفحل الامر، أو فلنقل بدأت تظهر النتائج.

حكاية كنعان الذي مات مرتين

فقدت خلود ابنها كنعان ذا الستة أعوام بعد اصابته بمرض سرطان الدم (اللوكيميا) الذي لم يمهله طويلاً. لكن القدر يحول تكشيرته أحياناً إلى ابتسامة عريضة، حيث اكتشفت انها حامل في شهرها الثاني، وشعرت على الفور بأن الله شاء أن يعوضها ما فقدت، فقررت أن تطلق على الوليد إن كان صبياً اسم ولدها الراحل كنعان.

مرت أشهر الحمل التسعة كأنها تسعة دهور، وحين شعرت بآلام المخاض غمرتها سعادة اللقاء القريب بوليدها. كان الوليد كنعان كما تمنّت ونذرت، لكنه نُقل إلى قاعة الخدج رغم اتمامه أشهر الحمل التسعة. ولتبديد قلقها، أخبرها الأطبّاء أن كنعان مصاب بتشوّهات ولادية تستدعي نقله إلى مشفى الواسطي لإجراء عدد من العمليات. وبدلا من أن يتبدّد قلق خلود، تبدد حلمها، فقد مات كنعان فور وصوله إلى المشفى المختص. ومن أجل كنعان الذي مات مرتين، نذرت خلود نفسها للبحث والتقصي عن أسباب موته الاول وموته الثاني، ولم تجد سوى جواب واحد: إنه شيطان الموت الذي يحمل اليورانيوم على جناحيه المفردين في سماء العراق.

وبهذا الصدد يشير تقرير لوزارة الصحة العراقية صدر عام ٢٠٠٩، عن العلاقة بين التلوث الذي انتجته مخلفات الحرب وتنامي أنواع عدة من أمراض السرطان خلال السنوات الخمس الأولى التي أعقبت احتلال العراق من قبل القوات الأميركية. ويرصد التقرير «إصابة ٦٣ ألفاً و٩٢٣ شخصاً بالسرطان خلال هذه الأعوام الخمسة، منهم ٣٢ ألفاً و٢٨١ من الذكور و٣١ ألفاً و٥٥٢ من الإناث، تعرض معظمهم للموت، ويشكّل الاطفال والنساء النسبة الأكبر من هؤلاء». ويشير التقرير إلى أنّ عام ٢٠٠٧ وحده شهد ٧٩٨٢ حالة سرطانية جديدة سجلت في محافظات الفرات الأوسط.

أمّا إحصاء «مركز الإشعاعات والطب النووي العراقي»، فسجّل نحو ٧ آلاف حالة إصابة بمرض السرطان منذ بداية عام ٢٠١٠، وقال رئيس قسم تسجيل اسماء المصابين بمرض السرطان في بيان قرأ خلاله جانباً من الإحصاء أمام وسائل الاعلام أن ١٧ في المئة من الحالات المذكورة رصدت في إقليم كردستان العراق. وبحسب تقارير المركز، فإن المواطنين العراقيين يواجهون كارثة كبيرة من الناحية الصحيّة بسبب ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان. كما تؤكد دراسة ميدانية أجراها «المركز الطبي الدولي لأبحاث اليورانيوم» UMRC في أيلول / سبتمبر ـ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣، أن «التلوّث الإشعاعي منتشر في جميع مدن وسط وجنوب العراق بدرجة خطيرة تجاوزت في بعض المواقع التي تعرّضت للقصف بذخائر اليورانيوم المنضّب، أكثر من ٣٠ ألف مرّة الحدّ المسموح به. مع العلم بأن هذا الإشعاع لا يقتصرعلى الهواء، وإنما يشمل التربة كذلك، ويستمر تأثيره إلى فترات زمنيّة طويلة جدّاً، ما يجعل تأثيره شاملاً على الإنسان والحيوان والنبات وكافة أشكال الحياة البيولوجية».

أبالسة الوأد

غير كنعان، ثمة الآلاف مثله قضوا بمخلفات الحرب قبل أن يروا النور. الأبالسة أعادوا إنتاج وأد الأطفال، لكنّهم لم يكتفوا بالإناث على الطريقة الجاهليّة، بل وسّعوا حقل الضحايا ليشمل البنات والأولاد والأشجار وكلّ شيء حي. فقد سجلت دوائر وزارة الصحة ارتفاعاً ملحوظاً في الولادات الحديثة ذات التشوّه الخلقي: برأسين، وبأذرع رباعيّة، وبالتصاق في الأرجل، وبانتفاخ الوجه والبطن، وبهزال شديد، عدا الولادات قبل إتمام الشهر التاسع،وحالات الإسقاط والتي بلغت ٢٤٢ الفاً و٥٥٧ خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠.

وتسجل التقارير في مدينة الفلوجة، التي تعرضت لقصف عنيف خلال العام ٢٠٠٤، ازدياد عدد الولادات المشوّهة هناك نتيجة استخدام المواد الكيميائية والفوسفور الأبيض المحرَّم دوليًا، والذي يعدُّ استخدامه ضد المدنيين جريمة حرب.

سجلت ٨٤ حالة تشوه خلقي لأطفال في الشهر الثاني من ٢٠١١ وحده، وهذه النسبة آخذة بالارتفاع، بينما سجل أحد الأطباء العراقيين في مستشفى المدينة السنة الماضية ٢٣٠ حالة لأطفال مصابين بتشوهات خلقية مختلفة، كما لوحظت زيادة (لم يعلن عن نسبتها بعد) في حالات الإعاقة عن العام الماضي.

نشرت البيانات الخاصة بالتشوّهات الخلقيّة الحاصلة بين المواليد الجدد لأوّل مرّة في التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠١٠، حيث تبين أن عدد الولادات المعوقة المسجّلة في ذلك العام في عموم محافظات العراق، عدا إقليم كردستان، بلغ ٢٩٩٧ حالة وبنسبة ٣ في المئة من الولادات الحية. أما أبرز عدد من الإصابات فيندرج تحت نوع عوق الرأس المموّه، وبلغت ٤٠٢ حالة. بينما تمثل الإصابات بشقّ خلقي بالحنك النسبة الأقل، حيث بلغت ٤٤ حالة. كما أن نسبة الإناث هي ٥١ في المئة من مجموع المواليد المعوقين بينما نسبة الذكور هي ٤٩ في المئة. وتختص محافظة الانبار بأعلى نسبة للإصابة بالتشوهات الولادية.

أرقام ونسب مجرّدة تمثل مادّة دسمة لمراكز البحوث والصحف والفضائيات، لكنّها في حقيقة الأمر تحكي حجم فاجعة تستمد نسغها مما خلفه مدّعو الحرية وشياطين الديموقراطية المعلبة، ووكلاؤهم في الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال. إنه موت يخلّف نشيد الآهات في مدن العراق. وكانت أخلاق الفرسان قد دعت الكاتب الياباني ياسوناريكاواباتا الى الانتحار بسبب مأساة هيروشيما التي سكنته، وبعد أن أرسل رسالة الى الله يقول فيها «يا سيدي الله، هل تعتقد أنه لا تزال هناك حاجة الى جهنم؟».

لكن السؤال الأهم: هل ثمة فرسان في منطقتنا؟ سؤال من مصابٍ بالسرطان نتيجة انتشار يورانيوم العولمة المنضّب.

عمر الجفّال

شاعر وصحافي من العراق

حلـــم ..

عبد الملك نونوهي / المغرب

arabi.assafir.com

اقرأوا على موقع «السفير العربي» من مساهمات القرّاء:
ـ أمينة قتلناها لإنقاذها من الفضيحة ـ محمد بنعزيز
ـ صكّ الملكية ـ مريم ترحيني
نستقبل مساهماتكم وآراءكم على:
arabi@assafir.com

بـألـف كـلـمـة ..

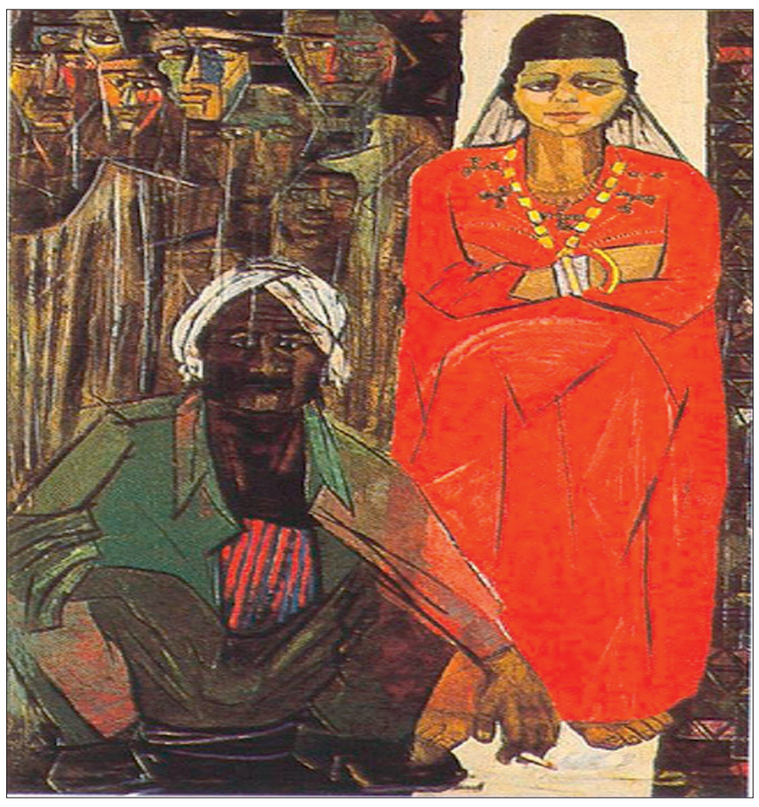

جاذبية سرّي، ١٩٢٥، مصر

نزيهة سليم، ١٩٢٧ ، العراق

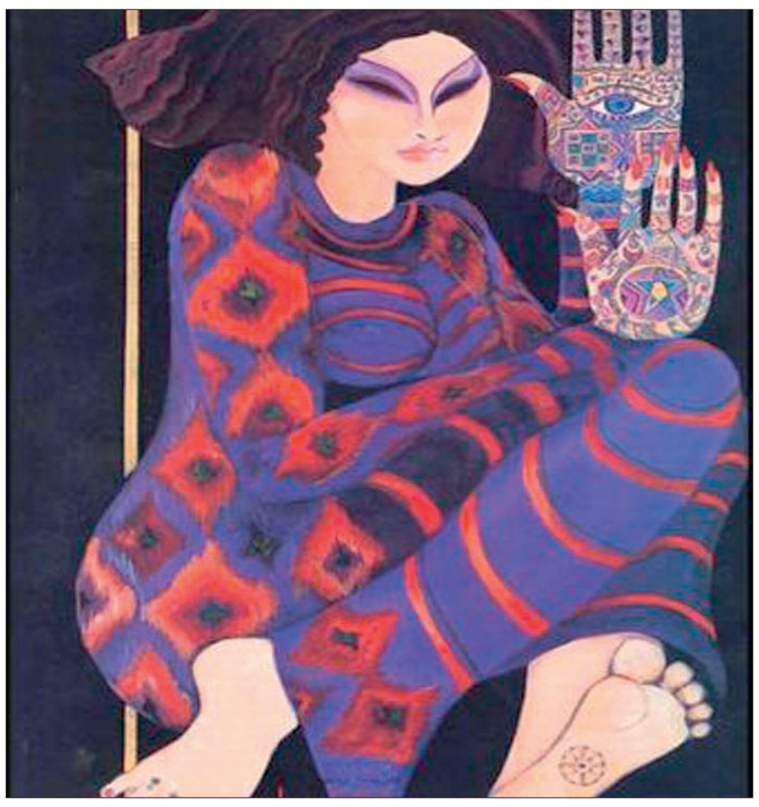

ليلى الشوا، ١٩٤٠ غزة ـ فلسطين

مدونات

«مساحة للبوح»

تفاؤل، طمأنينة وحبّ للبلاد. هكذا يمكن تلخيص مدونة «مساحة للبوح» الأردنية. لا نعرف من يدير هذه المدونة. هو شابّ يكتب ما يجول في باله. في تدوينته الأخيرة، غزلٌ بالجامعة الأردنية الرسمية. وبرأي الكاتب، «شغف الأردنيين» للتعلّم هو ما دفع هذه الجامعة إلى الأمام. تميل مواضيع «مساحة للبوح» إلى العروض التاريخية المفصّلة. فمثلاً، في سياق الحديث عن الجامعة الأردنية، أصرّ المدوّن على سرد كيفية تأسيس الجامعة بشكل تفصيلي. وكما هناك تركيز على المواد البصريّة كالصور والفيديو، فنجد مع التدوينة، فيديو مرفقاً يتضمّن «افتتاح الجامعة الأردنية عام ١٩٦٢». لم تمرّ ذكرى «مؤتمر السلط» مرور الكرام في رحاب المدونة. هذا المؤتمر جرى عام ١٩٢٠، وكانت غايته ضمان عدم دمج شرقي الأردن تحت الإدارة الفلسطينية. فصّلت المدونة مجرياته وأحداثه، مرفقة مجموعة من الصور تؤرّخه. يظهر بوضوح جنوح «مساحة للبوح» نحو التيار المعارض الأردني. فالمدونة شاركت وطالبت زميلاتها بالانضمام الى فعاليّات «يوم العتمة السوداء» الذي اعترض على تعديلات قانون الإعلام الجديد. ولا يغيب عن المدونة توجيه «الانتقادات اللاذعة» والساخرة للحكومة وللملك نفسه.

http://abeash.wordpress.com/

«الشباب الموريتاني»

في موريتانيا شباب يرغب بالتعبير. التدوين هو الحلّ الأسرع. هكذا وُلدت فكرة مدونة «شباب موريتانيا». تجربة لطيفة ومتنوّعة الآراء. هنا، المدونة مساحة للتعبير المفتوح للجميع ، وليست حكراً على شخص بعينه. ما يُطرح من قضايا لا يوحده مضمون، فنحن قد نجد السياسي والاجتماعي والأكاديمي وحتى الصحّي.

فتخرج الى العلن ميزة خاصّة هي «تعدّد التجارب والشهادات والأسلوب». من المواضيع المطروحة في «شباب موريتانيا»: النخبة ودورها في التنمية المحلية، لماذا يهاجر العرب إلى الغرب... وهي هواجس شبابيّة، اضافة الى أنها تسمح بالخروج من حدود الوطن. جولة بين الأردن والمغرب ودول الخليج ودخول في سياساتها وآخر أخبارها. تستقبل القرّاء جملة داعية للعيش المشترك : «فما معنى الحياة اذا افترقنا؟ هل يجدي النحيب».

يترأس مهمة تنظيم الدونة والاعتناء بمادتها الموريتاني «الشب ولد». ونجد في المدونة العديد من الفيديوهات المرتبطة بقضايا سياسية عربية.

http://chebab.maktoobblog.com/

«جيمي ـ هود»

بدأ كثيرون في عالم التدوين من الصفر. خطوة بخطوة وصولاً إلى إثبات الذات وفرض أسمائهم في ساحة المدونات. محمد بشير، الشاب المصري، عرف تفاصيل اللعبة. انغمس في العالم الالكتروني، وقدّم نفسه عبر التدوين بالطريقة... الأفشل، قاصداً. في رحاب مدونة «جيمي ـ هود»، تجد دمجاً لافتاً بين وسائط التواصل المتعدّدة. بين تدوينة وأخرى تنتشر الصور والفيديو، لكن بشكل منظّم. موقف سياسي وتموضع واضحان منذ البداية، شعار المدونة: «الرأسمالية تقتل .. حتى وإن نبتت لها لحية».

تتنوع مواضيع تدويناته، لكن الأغلب يصبّ في النقد الاجتماعي والسياسي. وهو يخصّص خانة للتعريف بمؤلّفات عن «الألتراس». ينزعج محمد من التحرش الدائم بالفتيات. حاول جاهداً في احدى تدويناته إقناع قرائه بأن لا فرق بين محجبة ومنقّبة أو سافرة، قائلاً: «نعلم بأن هناك هوسا جنسيا واثارة لعيون المنقبات لدى بعض المجتمعات والاشخاص». ويدخل في اطار ايجابيات «جيمي ـ هود» اللغة السلسة والبسيطة.

http://www.gemyhood.com/